

المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على صندوق تنمية العراق

بيان صحفي

3 كانون الثاني 2006

بيان صادر عن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة على صندوق تنمية العراق

اجتمع المجلس في نيويورك في 28 كانون الأول 2005 واصر البيان التالي :

" اجتمع المجلس لمواصلة دوره في مراقبة الوضع المالي لصندوق تنمية العراق الذي يعتبر المستودع الرئيسي لإيرادات عائدات تصدير نفط العراق.

بدأ المجلس عملياته في ك/1/2003 استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1483) . وضعت هيكلية المجلس متماشية مع نماذج أفضل الممارسات الدولية للجانب مراقبة التدقيق .

" كانت مهمة المجلس على وشك الانتهاء في 31 كانون الأول 2005 على قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة المرقم (1637) مددها وأقر الدور الكبير للمجلس ومساهمته في المحاسبة العامة الشفافة في العراق. تنتهي مهمة المجلس في نهاية /2006 . منذ حل سلطة الائتلاف المؤقتة في 28/حزيران/2004 واستناداً إلى قرار مجلس الأمن المرقم (1546) فإن حكومة العراق تقوم الآن بإدارة موارد صندوق تنمية العراق.

" أصدر المجلس كل تقارير التدقيق والوثائق المتعلقة بها على موقعه الإلكتروني (www.iamb.info) واصر بيانات صحفية بعد كل اجتماع. أعرب المجلس باستمرار عن قلقه من الرقابات غير الملائمة على النفط العراقي وجوانب أخرى من عمليات صندوق تنمية العراق.

" أثار المجلس بشكل متكرر أربعة قضايا، على وجه الخصوص، مع سلطة الائتلاف المؤقتة وحكومة العراق مؤخرًا:

1. غياب عدادات النفط: وصى المجلس في آذار 2004 بالنصب والتركيب العاجل لمعدات القياس طبقاً لمعايير ممارسات صناعة النفط. ان هذه المهمة صعبة ولكنها ضرورية للمحافظة على الرقابة على إيرادات النفط، علمنا بأنه تم مؤخراً التوصل إلى اتفاقية بين الحكومة العراقية وشركة أمريكية لتنفيذ هذه المهمة.
2. استخدام صفقات المقايضة لمبيعات معينة من النفط: ان المجلس قلق من صفقات المقايضة التي لا يتم إيداعها في صندوق تنمية العراق كما يتطلب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483. علم المجلس ان بعض مقايضات النفط مقابل الكهرباء من دول مجاورة متواصلة. على ان استخدام صفقات المقايضة تجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت القيمة المعادلة لإيرادات نفط العراق قد تم استلامها.
3. الرقابات الضعيفة المستمرة في الوزارات المنفقة: تدور الأسئلة فيما إذا كانت كل إنفاقات صندوق تنمية العراق هي لتحقيق الأغراض المطلوبة حيث تستمر التدقيقات بانتظار إطار عمل الرقابة المالية الكلي وتحتوي على عدد من التوقعات للإجراءات الإدارية والمحاسبية في الوزارات المنفقة والوكالات الأمريكية فيما يتعلق بالالتزامات الكبيرة باستخدام موارد صندوق تنمية العراق والإدارة العراقية لموارد صندوق تنمية العراق.
4. استخدام إجراءات تقديم العطاءات غير التنافسية لبعض من العقود التي تمول من صندوق تنمية العراق: ان كل العقود التي تتجاوز قيمتها 5 مليون دولار والتي أحالتها سلطة الائتلاف المؤقتة هي موضع تدقيق خاص.

" طالب المجلس بالتدقيقات الاعتيادية للبيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحسابات المتعلقة بها وطالب أيضاً بالتدقيق الخاص حيث انه يمتلك السلطة للقيام بهذا الأمر بموجب نظامه الداخلي. يغطي التدقيق الخاص استخدام موارد صندوق تنمية العراق للعقود ذات المصدر الواحد وذلك يعني العقود التي أحالتها سلطة الائتلاف المؤقتة بدون إجراءات تقديم العطاءات التنافسية وكان التدقيق الخاص مطالباً بتحديد ما إذا كانت موارد صندوق تنمية العراق يتم استخدامها بشكل صحيح.

" ان الغرض من التدقيق الخاص هو (1) تحديد كل العقود التي أحالتها سلطة الائتلاف المؤقتة بشكل غير تنافسي والتي تقدر قيمتها بأكثر من 5 مليون دولار للعقد والتي استخدمت فيها أموال صندوق تنمية العراق، (2) تليخيص

نتائج التدقيقات لمثل هذه العقود التي أجرتها فعلا وكالات تدقيق مختلفة و (3) القيام بإجراءات تدقيق محدودة عن عقود ممنوحة بشكل غير تنافسي والتي لم تكن موضع تدقيق.

" تمت مراجعة عدد من العقود يبلغ إجمالاً 224 عقد أحادي المصدر بموجب هذا التدقيق الخاص. أنجز هذا التدقيق بتأخير. نفذت شركة KPMG ما عدا عقد واحد مقابل 1,4 مليار دولار ممنوحة لشركة KBR. راجعه المفتش العام الخاص بإعادة أعمار العراق وذلك لأن شركة KPMG قد انسحبت من التدقيق المتعلق بشركة KBR بسبب تضارب مصالح محتمل. ركز تدقيق المفتش العام الخاص بإعادة أعمار العراق على العقد ذو المصدر الواحد المحال على شركة KBR لشراء وتوزيع المنتجات النفطية وإصلاح البنية التحتية لنفط العراق. ابلغ المفتش العام الخاص بإعادة أعمار العراق بان عملية إثبات المدقق للإنفاقات لا تزال مستمرة، ولكنه ابلغ أيضاً بان وكالة تدقيق عقود الدفاع تساءلت عن التكاليف، بموجب عقد KBR هذه الذي يبلغ إجمالاً 208,5 مليون دولار.

" في ضوء الحقيقة التي تبين (1) ان المبالغ التي تساءلت عنها وكالة تدقيق عقود الدفاع كبيرة (2) طول الفترة التي تستغرقها هذه العملية و(3) تم إنفاق مبلغ 1,2 مليار دولار تقريباً من صندوق تنمية العراق لهذا العقد وأوصى المجلس بان تبحث الحكومة الأمريكية عن قرار مع حكومة العراق حول استخدام موارد صندوق تنمية العراق الذي قد يتعارض مع قرار مجلس الأمن رقم 1483 ويوصي بالتعويض العاجل للمبالغ المنفقة والتي لا يمكن دعمها.

" بالإضافة إلى هذا التدقيق الخاص تم إنهاء تدقيقات دورية لأموال صندوق تنمية العراق. ان النتائج تتماشى مع ملاحظات المجلس وهي ان كل عوائد النفط والموجودات المجمدة والتحويلات من برنامج النفط مقابل الغذاء المعروفة والمبلغ، تم تبريرها بشكل صحيح وشفاف في صندوق تنمية العراق، على انه لا يمكن للمجلس ان يكون متأكداً بان كل مبيعات النفط أو كل الموجودات تم وضعها في النظام.

طلب المجلس من حكومة العراق ان تقوم بإعلامه بالخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات التدقيقات الأولية. تتضمن الخطوات المبلغة لنا حتى الآن تعزيز قانون الإدارة المالية لوضع إطار عمل شامل لغرض وضع سياسة مالية خاصة بالموازنة وتأسيس مديرية متخصصة داخل كل وزارة يترأسها مفتش عام يقوم برفع التقارير إلى الوزير مباشرة وخطوات تقوية الرقابات في وزارة النفط والوزارات المنفقة وتبني قواعد وتنظيمات بخصوص إنفاق الأموال المخصصة لتقوم الوزارات ذات العلاقة بمتابعتها وتدريب موظفي وزارة المالية.

" ناقش المجلس مدى التدقيق الذي سيتم تنفيذه للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2005 وعمل المتابعة فيما يتعلق بالتدقيق الخاص.

" سيعقد المجلس اجتماع آخر في أواخر كانون الثاني 2006 لمناقشة المسائل المتبقية التي لم يغطيها هذا الاجتماع."